وتنوع الصانع المفروض على ما قرر انفا من جواز اتفاقهما على التكوين والنظام وان كان
اعني الترديد على الاطلاق دون تقييد بفرض صانع كان يقال لو وجد الهان لم تكون
السما والارض لان تكونهما الخاصة فيمكن اختيار الشق الاول من الترديد بما
على ان كمال القدرة في نفسها لا ينافي تعلقها بحسب الارادة بشيء على وجه يكون
للقدرة الاخرى مدخل فيه كما في افعال العباد عند الاستاذ ويمكن اختيار الثالث
بان يريد احدهما الوجود بقدرته الاخرى ويفوض بارادته تكوين الامور الى الاخر
والاستحالة ويمكن تقرير ترديد شرح المقاصد بان يقال اما ان لا يمكن تكونهما
الا بمجموع القدرتين او يمكن باحدهما دون الاخرى او يمكن بكل منهما ويلزم على الاول
عجزهما وعلى الثاني عجز احدهما وعلى الثالث الترجيح بلا مرجح وقد اعترض هذا
البحث ايضا على قوله في شرح عقائد النسفي لجواز الاتفاق على هذا النظام بانه
يقال عليه الاتفاق وهو التوالي على ايجاد هذا النظام المشاهد واستلزامه محال
لانه يستلزم احد امور كل منها محال فانه اما ان يكون مع قدرة كل منهما على الاستقلال
عما يريده الاخر او مع قدرة احدهما على الامتناع دون الاخر او لا مع قدرة واحد منهما
على ذلك وكل منها محال اما على الاول فيلزم امكان تخلف مراد كل منهما عن تعلق ارادته
فيكون عاجزا مقهورا فلا يكون الها والفرض انه قادر على الكمال لصح كونه الها وعلى
الثاني يلزم امكان عجز احدهما المنافي للالوهية وعلى الثالث يلزم امكان عجز كل منهما
المنافي للالوهية ونظر بعضهم في هذا الاعتراض بان هذه المحالات انما هي لوازم لوجود
الالهين لا لاتفاقهما من حيث هو اتفاقهما فهو ممكن وجائز لانه لا يلزم من فرض
وقوعه محال من حيث وقوعه وان امتنع لاستحالة موضوعه اعني وجود الالهين
لما ذكر من الدليل كسائر الاثار والاحوال التي يمتنع مصدرها وموضوعها وينتفي
صدورها منه وقيامها به للامكان وان امتنعت في الخارج وتنفى الاستحالة من حيث
توقفها عليه انتهى وبعضهم ما هو حاصله ان هذا ذهول عن قوله لمجرد التعدد
لا يستلزمه اذ مراده لمجرد التعدد تجرده عن برهان التمانع انتهى على ان ذلك
المبحث قال واعلم ان ظاهر قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
الاستدلال على نفي تعدد الصانع المؤثر في السما والارض اذ المعنى لو وجد الهة
مؤثرة فيهما غير الله لفسدتا وليس المعنى لو لم تكن فيهما الهة الا الله فالحق ان
الملازمة في الاية قطعية وان الاية حجة برهانية لان تاثيرهما فيهما غير ممكن على
شيء من تلك التقادير التي اشار اليها بقوله فيهما وبهذا تقرير الاية
قال وقد يدعى كون الملازمة قطعية على الاطلاق وتوجيه ان تعدد الواجب
يستلزم ان لا يكون العالم ممكنا فضلا عن كونه موجودا اذ لو امكن مع تعدد الواجب
لامكن التمانع المستلزم للمحال لان امكان التمانع لازم لمجموع امرين تعدد الواجب

وامكان

وامكان شيء من الاشياء اذ يمكن ارادة احدهما وجوده والاخر عدمه على ما قرر فاذا فرض
التعدد فيلزم ان لا يمكن شيء من الاشياء حتى لا يمكن التمانع المستلزم للمحال انتهى وحاصله
اختيار الشق الاخير اعني ان يراد بالفساد عدم امكانهما واثبات استحالة اللازم قال
بعضهم لكن حمل الفساد في الاية على هذا المعنى مما لا يخفى بعده انتهى واما اعتراض بعض
المناظرين عليه بان انتفا امكان المحال لا يستلزم عدمه لجواز كونه واجبا فمدفوع
بان مبنى كلامه على ثبوت الفاعل المختار ويرحمنا كما سواه ... متعلق
الفرائد افاد ... اسمه على اتمامه تتمة ذكر في المغني ان الا تكون بمنزلة غير فيوصف
بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال الجمع المنكر قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا ولا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء من جهة المعنى اذ التقدير
حينئذ لو كان فيهما الهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان
فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك بمراد ولا من جهة اللفظ لان الهة
جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه لو قلت قام رجال الا زيدا
لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في الاية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو
تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو
كان فيها الا زيد اجود كلام ويرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من
احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد
ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال
الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير التي يراد بها الوصف
لا البدل قال وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للمسئلة وهو
لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان زيد او عوض عن زيد انتهى قلت
وليس كما قالاه بل الوصف في المثال وفي الاية مختلف فهو في المثال مخصص مثله
في قولك رجل موصوف بانه غير زيد وفي الاية مؤكد مثله في قولك جمع موصوف
بانه غير الواحد وهكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا المعنى لكن النحويين
قالوا اذا قيل له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد
اقر له بعشرة لان المعنى عشرة موصوفة بانها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتتخرج الاية
على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة لفسدتا اي ان الفساد مترتب على تعدد
الالهة وهذا هو المعنى المراد انتهى ملخصا ومنها برهان التوارد وتقريره
ان يقال لو وجد الهان ويتصفان لا محالة بصفات الالوهية العلم والقدرة
والارادة وغير ذلك فاذا قصدا الى ايجاد مقدور معين كحركة جسم معين في زمان معين

Copyright © King Saud University